# أثر تحديد الموقع الأنسب للاستثمارات العمومية (2001- 2014) على قطاع التجارة الخارجية بالجزائر ( دراسة تطبيقية للفترة2001- 2010)

**بلال بوجمعة (*) & سوالم صلاح الدين (**)**

**جامعة أدرار & جامعة سوق أهراس**

**ملخص :**

شرعت الجزائر في تطبيق برامج للإنعاش الاقتصادي من خلال الاستثمارات العمومية لعصرنه ودعم البنى التحتية،تمثلت هذه البرامج في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001-2004)
- البرنامج التكميلي لدعم النمو(المخطط الخماسي الاول2005 -2009)
- برنامج توطيد النمو(المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، كما تم استخدام الأسلوب الكمي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة باستخدام الانحدار المتدرج :

- أن تأثير الإنفاق العام على الصادرات غير النفطية في حالة الجزائر هو ضعيف.
- تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والصادرات غير النفطية. وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

**الكلمات المفتاح:** الإنعاش الاقتصادي ، الاستثمارات العمومية، الإنفاق العام، الصادرات غير النفطية.

**Résumé:**

l'Etat algérien a œuvré à l'application des programmes de la relance économique qui se sont traduits sous la forme de nombreux et énormes Investissements publics pour la modernisation et le renforcement des infrastructures de base, dont par exemple :

- Programme de soutien à la relance économique (plan triennal 2001-2004)
- le programme complémentaire soutien à la croissance (1er plan quinquennal 2005-2009)
- le programme de consolidation de la croissance (2ème plan quinquennal 2010-2014**)**

L'étude a adopté l'approche descriptive et analytique pour atteindre les objectifs mentionnés et examiner la relation quantitative entre les variables de la recherche. Les conclusions majeures de l'étude par l'utilisation de la régression par étapes sont :

- l'impact des dépenses publiques sur les exportations non pétrolières dans le cas de l'Algérie est faible
- il est clair qu'il ya une corrélation directe avec une signification statistique entre les dépenses publiques et les exportations non pétrolières. Ceci est en accord avec la théorie économique.

**Mots clés :** la relance économique , Investissements Publics, les dépenses publiques, les exportations non pétrolières.

**(*)- أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، هاتف0663527402،**

**البريد الالكتروني boudjemaabellal@yahoo.fr**

**(**)-أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، هاتف0661213994**

**البريد الالكتروني Salahsoualem@yahoo.fr**

**مقدمة :**

إن التنمية المكانية تساهم في توجيه البرامج الاستثمارية إلى المناطق ذات النشاط الاقتصادي العالي والكثافة السكانية الكبيرة، والتي تعتبر الأفضل من المنظور الاقتصادي. فالبعد المكاني للتنمية يؤثر في تحديد الموقع الجغرافي للاستثمارات وتوزيعها للمساهمة في تحقيق البرامج الإنمائية التي تسعى الدول إلى إنجازها.

والجزائر بالخصوص وضعت برامج استثمارية عمومية(2001- 2014) تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة التنمية، إدراكا منها لعدم قدرة آليات السوق بمفردها على تجاوز حالة الركود التي ميزت الاقتصاد الوطني عقب تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادية التحولية، حيث قدرت السلطات الجزائرية بان تستغل الوفرة المالية التي أتاحها الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات في السوق الدولية في بداية الألفية الثالثة، هادفة من وراء ذلك إلى بعث النمو الاقتصادي ودعمه، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر على تحفيز الإنتاج من جهة، وقادر على استيعابه من جهة ثانية.

وتهدف الجزائر من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي(2001- 2014) إلى إشراك القطاعات الاقتصادية من غـــــير قطاع النفط، لتطوير و تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أن تنويع مصادر الدخل يعتبر عامل أساسي لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على مستوى التجارة الخارجية، وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

**ما هو أثر الاستثمارات العمومية (2001- 2014) على تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في ظل التنمية المكانية ؟ وهل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي و زيادة الصادرات غير النفطية؟**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل سياسة الإنعاش الاقتصادي(2001- 2014) و أهمية التنمية المكانية، والأسلوب الكمي لتقدير أثر الإنفاق الحكومي على تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة في الإحصاءات والدراسات المهتمة بالموضوع.

وترتكز فرضية هذه الدراسة على أن الإنفاق الحكومي سواء كان استثماري أو استهلاكي عامل مساعد في زيادة الصادرات غير النفطية.

ضمن هذا السياق سوف نعالج هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

**المحور الأول:** سياسة الإنعاش الاقتصادي(2001- 2014).

**المحور الثاني:** دور التنمية المكانية في تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر.

**المحور الثالث:** أثر الاستثمارات العمومية (الإنفاق الحكومي) على تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر.

**المحور الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي(2001- 2014).**

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في وسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام (ويقصد هنا بالإنفاق العام للحكومة جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي). قصد تحفيز الإنتاج ، وبالتالي دعم النمو. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.[5]

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط و اختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد. و إذا كان قطاع المحروقات يشكل الهدف الأول و الأساسي للمستثمرين خاصة الأجانب، إلا الدولة تهدف من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى إشراك القطاعات الأخـــرى من غـــــــير قطاع الطاقة، و الذي يعتبر استراتيجي لتطوير و تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أن تنويع مصادر الدخل تعتبر عامل أساسي لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي[5] .

**أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004 )-PSRE-**

اعتمدت تدابير في إطار ما عرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique – PSRE ) أو المخطط الثلاثي2001-2004) الذي أقرته السلطات الجزائرية للفترة 2001 – 2004 وخصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي (7ملايير دولار أمريكي)، وهكذا تزامنا مع الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في السوق الدولية بداية من سنة 2000.

يغطي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الفترة ما بين سنتي 2001 و2004، موجها لدعة المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الزراعية، وقطاع الموارد المائية، والنقل، والهياكل القاعدية وتحسية ظروف الحياة، والتنمية المحلية وتنمية وتأهيل الموارد البشرية. وتتمثل المعايير التي اعتمدت من طرف السلطات الجزائرية في تحديد واختيار المشاريع التي تقرر دعمها من خلال البرنامج فيما يلي:[5]

- إتمام المشاريع والأنشطة التي هي في طور الانجاز.

- إعادة تأهيل وصيانة الهياكل القاعدية.
- مدى توفر وسائل وطاقات الانجاز لاسيما الوطنية منها.
- العمليات والأنشطة الجديدة تستجيب لأهداف البرنامج والقابلة للبعث الفوري.

وتمثل مكونات المشروع بحسب قطاعات النشاط في:

1- دعم النشاطات الإنتاجية: خصص البرنامج لدعم هذه الأنشطة غلافا ماليا قدر بـــ 74.5 مليار دينار جزائري، وجهت لقطاعين اثنين هما، الفلاحة والصيد البحري .حيث يهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يخص الفلاحة إلى دعم الأنشطة المدرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) [5]

2- التنمية المحلية والبشرية: أولى البرنامج عناية خاصة بالتنمية المحلية والبشرية كواحد من أهم جوانب وشروط بعث ودعم النمو الاقتصادي ، وهو ما يعبر عنه الغلاف المالي الذي خصص لذلك والذي قدر بـــ 113 مليار جزائري .

ويشمل برنامج التنمية المحلية والبشرية ما يلي[5]:

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

-إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

-إن المشاريع المرتبطة بالطرق- طرق ولائية وبلدية- تطهير الماء والمحيط،وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

-يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

3- دعم الخدمات العمومية وتحسين الظرف المعيشية: خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لهذا الجانب غلافا ماليا بقية ماليا بقيمة 210.5 مليار دينار جزائري، وهذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب:

-إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال.

-الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

-التجهيزات الهيكلية للعمران.

وتهدف التجهيزات الهيكلية للعمران إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة .تم تقدير هذا البرنامج ب142,9 مليار دج.

4- تنمية الموارد البشرية: أولى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي اهتماما خاصا بتنمية الموارد البشرية، حيث خصص لها غلافا ماليا قدر بـــ 90.3 مليار دينار جزائري، وقد تم اختيار المشاريع المعنية في هذا الإطار بناءا على قدرتها على الاستجابة الفورية الاحتياجات السكان، وقدرتها على تثمين الإمكانيات

والطاقات الموجودة أو القائمة كالهياكل الصحية والتعليمية . كدا المشاريع ذات القدرة على تثمين الإمكانيات العلمية والتقنية وتقليل الضغط الطلابي فترة الدخول الجامعي. كما تم تسجيل المشاريع القادرة على التقليل من مستويات التفاوت الجهوي، وتشجيع عودة السكان النازحين والاستجابة قدر الإمكان لاحتياجات الشباب فيما الموافق الرياضية والثقافية والترفيهية

**ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم لنمو(2005-2009 )– PCSC –**

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance– PCSC –

أو المخطط الخماسي الأول 2005 –2009 بمبلغ 8.705 ملايير دينار أي 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ِب 9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[5].

و في ظل مسار الإنعاش الاقتصادي ( 2005-2009) ، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد:

-استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار، و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

-مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي.

-انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية.

-تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة .

وعمليا كان الهدف من البرنامج، الذي يرتكز على الاستثمار العمومي، عصرنة الهياكل القاعدية للجزائر. و كان من المنتظر أن ينتهي في 2009. لكن عدد كبير من المشاريع التي يحتويها برنامج الإنعاش لم تنته بعد و الكثير لازال ورشات .

وعن الأهداف المراد تحقيقها من هذا البرنامج التكميلي لدعم نمو الاقتصاد الوطني، يمكن إيجازها فيما يلي[5]:

-الإصلاح في المجال الاقتصادي المالي: أهم الأهداف كانت:

•تحسين مناخ الاستثمار وسهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب في إطار الشراكة.

•مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال سهر الحكومة على دعم مكافحته، حيث أصبح مصدر ريع يعرقل تطوير الاستثمار، ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تعمل في ظل احترام القوانين إلى خطر أكيد.

-عصرنة المنظومة المالية: من خلال التركيز على التطوير المؤسساتي للقطاع المالي، لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تشكيل صناديق الاستثمارات الأخرى، بالإضافة

إلى إنعاش البورصة وتطويرها.

**ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي( 2010 – 2014 )-PCCE -**

إجمالي القوامة المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE أو المخطط الخماسي الثاني 2010 – 2014 قدرها 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق ( 9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار ( 155 مليار دولار)[5]

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار حركية إعادة البناء الوطني التي انطلقت منذ عشر سنوات بدء ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001 وفقا للموارد التي كانت متوفرة آنذاك. و عقب هذه الحركية، تمت مباشرة برنامج 2004-2009 الذي عزز بدوره ببرامج خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا و الجنوب. وقد بلغت كلفة كافة العمليات التنموية التي أدرجت خلال السنوات الخمسة الماضية التي لا تزال بعض مشاريعها المهيكلة طور الانجاز قيمة 17.500 مليار دج.

يستدعي برنامج الاستثمارات العمومية الذي أعد للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 التزامات مالية قدرها 21.214 مليار دج (و هو ما يعادل 286 مليار دولار) و يتعلق بجانبين اثنين:

استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها لاسيما في قطاعات السكك الحديدية و الطرقات و المياه إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.5 وبالتالي يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي( 2010-2014) بصفة رئيسة إلى تحقيق:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية.

- إطلاق مشاريع جديدة غير التي يتم انجازها في البرنامج السابق.

-تشجيع إنشاء مناصب الشغل من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

-إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس للبرنامج.

-تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم، وفي المرافق العمومية.

و بعد الموافقة على هذا البرنامج، ذكر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأن "هذا البرنامج يعد تحقيقا لالتزام الذي اتخذه أمام الأمة في فيفري من سنة 2009 لإبقاء حركية إعادة البناء الوطني التي بوشرت منذ عشر سنوات[5].

**المحور الثاني: دور التنمية المكانية في تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر**

البعد المكاني من الناحية العلمية هو حركة مستمرة تدفع الفائض السكاني من الوادي الضيق إلي المجتمعات الجديدة حركة تحكمها الروابط الاجتماعية القديمة التي تساعد علي استقرار الحياة في المناطق الجديدة حركة تشدها قوة الجذب في المناطق الجديدة من طرف وتدفعها قوة الطرد من الطرف الآخر في المدن والقرى القائمة، ويعني ذلك أن تنمية المناطق لابد وأن تأخذ الأولوية في برامج التنمية حتى إذا ما استقر فيها الاستيطان يمكن أن يتبعها تنمية المناطق القديمة[5]..

**أولا: تحديد البعد المكاني للتنمية**

إن التعرف على سياسة التنمية المكانية يأتي من خلال المكونين الرئيسين لها وهما سياستي التنمية الحضرية والإقليمية. فالتنمية الحضرية تتمثل في جوهرها في تحديد المراكز أو التجمعات الحضرية التي ينبغي تنميتها على المدى البعيد، من خلال مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الأقاليم المراد تطويرها. وتتكامل السياسة الحضرية مع سياسة التنمية الإقليمية التي هي الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية في الأقاليم بالشكل الذي يضمن كفاءة أهداف التنمية، وإيجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة بغية الحد من ظاهرتي التركز السكاني والتفاوت المكاني في مستويات التنمية.[5]

وتختلف أنواع الأقاليم تبعا للخاصية المعتمدة في تحديد الأقاليم ، فهي تتنوع من أقـــاليم ذي خاصـــية واحدة إلى متعددة الخصائص اعتمادا على أسس ومعايير التقسيم فعملية تحديد معالم الإقلـــيم يتصـــل اتصـــالا مباشرا بأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالإقليم باعتباره البعد المكاني لعدد من المشاكل التي يرجـــى حلها في نطاقه. كما أنة يمثل البعد المكاني لعدد من المصالح المترابطة التي يفضل إن يمنح الإقليم من خلالهـــا نوعا من الذاتية لغرض المساهمة في عملية اتخاذ القرارات المحلية، وحل مشكلة لامركزية السلطة.[5]

و من تم، فالتنمية هي عملية تغيير لأوضاع معينة من مرحلة إلى مرحلة أخرى أفضل منها ، وهذه الأوضاع تحدث في المكان .

والمكان يتألف من ظاهرات متنوعة ، ويشتمل على إمكانات مختلفة ، كما يتسم باختلافات دقيقة تتمثل في حالة مظاهر التنمية فيما يعرف بتفاوتاتها المكانية[5] ، والتي يعبر عنها ومن ثم فان بؤرة الاهتمام الجغرافي بموضوع التنمية تتمثل في ، Unbalanced بالتنمية غير المتوازنة.

التنمية الاقتصادية تستهدف دخول الاقتصاد في مرحلة النمو السريع المطرد، فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره، وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل و متوازن. ويمكن تحديد أهم عناصر التنمية في أنها[5] ركيزة أساسية لنهضة حضارية يسعى إليها المجتمع وفق خصوصيه، لذلك لابد من وجود تصور واضح للتنمية الشاملة في المجتمع.

وعليه فالتنمية تقوم على ثلاثة أبعاد:

البعد بحجم الموارد: الذي يظهر نفسه على التفاعل للعلاقات المكانية التي تربط بين الظاهرات وتشكل الأنماط التوزيعية للمستقرات البشرية وأقاليمها التي يأخذها هذا التفاعل.

1. البعد الزمني: إن ما تفرضه العملية التنموية وما يترتب عليه ، هي ضرورة لفترات زمنية مختلفة لأجراء عملياتها.
2. البعد المكاني: لا يمكن للتنمية أن تتمحور من دون وجود وعاء مكاني يحتويها، لتتجسد أثارها في البنية المحيطة بها وبدرجات متفاوتة ومستويات متباينة بمعنى آخر إن كانت التنمية تبدأ مفهوما بالفكر فإنها تنتهي بالجغرافية وتتجسد بالمستقرات البشرية.

لذلك فالتنمية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهي تشمل استراتيجية واعية وعمليات ذات غايات وأهداف محددة مرحلية وطويلة الأمد، ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث بالمكان وتظهر بسلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات ذلك المكان، معتمدة عمى التحكم بحجم ونوعية الموارد المالية والبشرية المتاحة لموصول بها إلى أقصى انتفاع ممكن بأقل مدة زمنية ممكنة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[5].

ويمكن أن تساهم التنمية المكانية في تحقيق الرفاهية من خلال:

- اختيار المكان المناسب للصناعات المختارة، من حيث القرب من المواد الخام، وطرق النقل، ووسائل الطاقة.
- إنشاء تجمعات صناعية توافقية (تشبيك أفقي): أي إنشاء مجمعات صناعية تضم المصانع ذات الصناعة الواحدة، أو الصناعة الصغيرة المكملة بعضها البعض.
- إنشاء تجمعات صناعية تكاملية (تشبيك رأسي): أي إنشاء مجمعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل كصناعات مغذية بالقرب من المصانع الكبيرة بالقرب منها.

• وضع الأسس المناسبة لخلق توافق وتكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعضها البعض، أو بينها وبين الصناعات الكبيرة، بما يضمن إنشاء صناعات متكاملة أو صناعات مغذية أو صناعات بتعاقدات من الباطن.

**ثانيا: مفهوم الصادرات في التجارة الخارجية، وماهية تنمية الصادرات**

إن قيام التبادل الدولي يستند في الأساس إلى فكرة التخصص في الإنتاج. حيث نجد أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بغرض مبادلتها مع غيرها من الدول، من أجل الحصول على ما لا تتوفر عليه من مختلف السلع.

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي:

عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[5]. وتسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي :

تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي، كما تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه[5].

تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

يعتبر التصدير شكلا من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية. فهناك مجموعة من الاقتصاديين المتفائلين تجاه تأثير الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي أمثال "Haberler, Viner ". وفي العصر الحديث ومنذ السبعينات ظهر الدور الايجابي الواضح علي تحقيق التنمية الاقتصادية، بعد التجارب الناجحة في العديد من دول العالم[5]. ولذا فهو يحض بأهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين. ومن هذا المنطلق يمكن توريد التعريفات التالية:

ــ هو عملية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية مقدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة. فالتصدير عادة يعتبر الوسيلة الأولى المستخدمة من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الأسواق الدولية[5].

أما التصدير كمنظومة إستراتيجية فينظر إليه على أنه نظام مفتوح على البيئة المحيطة المحلية والخارجية[5]. وعليه فالتصدير يعبر عن كل عملية نقل لكل ممتلكات الدولة الفائضة، سواء كانت طبيعية أو مصنعة (سلعية ، خدمية )، إلى الدولة التي هي بحاجة إليها. مقابل الحصول على عائد عادة ما يكون بالعملة الصعبة.

ولما كانت برامج تنمية الصادرات لا تعني فقط ترويج الصادرات، بل أصبحت تشمل الإنتاج للتصدير ثم التسويق والترويج. وأصبحت أي تنمية للإنتاج التصديري لابد أن تضع هدفا للتصدير ثم تخطيطا للإنتاج لتحقيق هذا الهدف. ثم توفير الخدمات المساعدة لإتمام عمليات التسويق والترويج.

وبذلك أصبحت عملية تنمية الصادرات عملية متكاملة تبدأ أساسا بوضع هدف للتصدير ثم تخطيط للإنتاج للتصدير ثم الخدمات المساعدة. وبذلك ننتقل من مرحلة تصدير الفائض إلى الإنتاج من أجل التصدير.[5]

وتستلزم تنمية الإنتاج التصديري توسيع القاعدة الإنتاجية وتحديثها، لإنتاج منتجات تخصص للسوق الخارجي عن طريق اقتراح اختيار عدد من الصناعات وفروع النشاط ،التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو مكتسبة لتنمية صادراتها. عن طريق تطوير إنتاجها بالمواصفات التي تتطلبها السوق الخارجية من حيث الجودة والسعر، كما تضع التصدير كأولوية مطلقة لها.

**ثالثا: دور التنمية المكانية في تنمية الصادرات**

إن جوهر التنمية هو إيجاد أساليب تتلاءم مع الاحيزة المكانية وما تتمتع بها من خصائص، فالبعد المكاني يؤثر في عملية التنمية، من خلال تحديد الموقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات القائمة على أفضل العلاقات، ، وتعتبر عملية تنمية الإنتاج التصديري قي الدول النامية من الأنشطة الأساسية المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف. حيث غالبا ما تشكل المكون الأساسي في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامجها للتنمية. بل يقع على عاتقها أيضا سداد الديون والقروض الخارجية التي تعقدها الدولة لتمويل برامج التنمية بها[5] .

ويتم تحليل العلاقات بين مختلف القطاعات( بما فيها قطاع التجارة الخارجية) لتحقيق التنمية بطريقتين:

1- تحقق تنمية متوازنة في كل القطاعات، للمحافظة على المقادير المتوازنة في العرض و الطلب و النشاطات الاقتصادية كافة، ويؤدي تحقيق هذه النظرية إلى ما يسمى " بسياسة النمو المتوازن"[5]بين القطاعات المختلفة، الذي يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك ،وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة .

و نظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين ورانجر وأرثر لويس و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علي الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة.

يرى أصحاب هذه النظرية أمثال رودان ونيركسة بان عملية التنمية لاتتم بطريقة تدريجية بل عن طريق إحداث قفزات غير مستمرة بمعنى إن الاقتصاد المتخلف يتطلب دفعة قوية تمكنه من التغلب على قصوره الذاتي . وتستند هذه النظرية على فكرة الوفورات الخارجية ، أي المنافع التي تحصل عليها المشروعات من خارجها أي التي تعود عليها من مشروعات أخرى مثل منشآت البنية التحتية كالطرق والجسور والسدود ومحطات الماء والكهرباء .....الخ.

وبذلك فان المقترحات التي يقدمها رودان لضمان نجاح التنمية مايلي-:

-ضرورة توفر القدر اللازم من الاستثمارات لإحداث الدفعة القوية المنشطة للاقتصاد الوطني.

-نظرا لعدم قدرة البلدان النامية على توفير المدخرات المطلوبة ،فهو يقترح الاعتماد على رؤوس الأموال

الأجنبية المقترضة من دول ومؤسسات خارجية.

-يعتبر التصنيع السبيل الأمثل للقضاء على مشاكل التخلف الاقتصادي.

-العمل على نشر الصناعات الخفيفة لأنها ذات قدرة على امتصاص اليد العاملة غير المستخدمة خصوصا في المناطق المزدحمة بالسكان .

-نظرا لضيق الأسواق القطرية وعم قدرتها على امتصاص وتصريف منتجات المشروعات الصناعية ، يقترح تبني فكرة الأسواق المشتركة لحل ضيق الأسواق المحلية.

2- يتحدد بطريقة التنمية غير المتوازنة فتبدأ بتنمية ما يسمى بالقطاعات أو( الصناعات ) القائدة أو الرائدة ، وأن في تنمية هذه القطاعات تنمية تلقائية تنتشر لبقية القطاعات و بالرغم أن هذا الوضع يؤدي في بدايته إلى تكوين تنمية غير متوازنة ،ولكن مخرجاتها تعمل على قيام استثمارات تنموية أخرى.

والقطاع الذي تتركز فيه عملية التنمية يسمى القطاع القائد أو مركز النمو أو أقطاب النمو، ويترتب على تقدم هذا القطاع تقدم بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبالتالي حدوث وتحقق التنمية، فالاستثمار الذي يبدأ في قطاع ما كقطاع الزراعة مثلا، سوف يخلق فرص أخرى للاستثمارات في القطاعات الأخرى كقطاعي الصناعة والتجارة.

كما يعدل القطب الصناعي المركب محيطه الجغرافي مباشرة ، وإذا كان قويا فانه يعدل مجمل هيكل الاقتصاد الوطني الموجود ضمنه.بحيث يكون القطب الصناعي المركب مركزا لمراكمة وتجميع الوسائل البشرية ورؤوس الأموال الثابتة والمثبتة، كما تتسع السوق في مجالها الجغرافي من خلال تركيز الصناعات في نقاط أو أقطاب للنمو، وفي هذا السياق يعرف " بود فيل" النمو الإقليمي بأنه" مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة جغرافيا والتي تؤدي بدورها إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها"[5].

بعد العرض الوجيز لنظرية قطب النمو، نصل أنها مرتبطة بنظرية النمو غير المتوازن عن طريق الدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية زيادة على ارتباطها بالكتل العمرانية وميزاتها الاقتصادية وتجدر الإشارة هنا إلى "فرنسوا بيرو" و" F. Perrox" هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي أعتمدها فيما بعد وطورها "هيرشمان" كأساس لنظرية النمو غير المتوازن[5].

ومقتضى نظرية النمو غير المتوازن البدء بتنمية أنشطة أو قطاعات أساسية في المجتمع وتركيز الاستثمارات فيها، فلا توجه الاستثمارات بصفة متوازنة وفي وقت واحد إلى جميع الأنشطة والقطاعات .

يعتبر "هيرشمان" من رواد هذه النظرية، فيقول انه حتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة يجب عليها إتباع أسلوب تنمية غير متوازن. بمعنى انه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل، بل يستحسن التركيز على البعض من القطاعات الرائدة التي تنتج وفورات تسهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية. بمعنى أن كل تقدم يحققه قطاع ما،

يولد فرصا استثمارية للقطاعات الأخرى، وبالتالي فالقطاعات التي يجب أن تخطى بالأولوية في التنمية، هي تلك التي تشجع أكثر على الاستثمار، وتخلق فرصا اكبر لذلك. وهذا بفعل آثار الارتباط الخلفي المتولدة عن الشراء من القطاعات الأخرى، وآثار الارتباط الأمامي المتولدة عن البيع للقطاعات الطالبة لهذه المواد .

**المحور الثالث: أثر الاستثمارات العمومية (الإنفاق الحكومي) على تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر**

ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة، لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية، لاسيما ما يلي:

-يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة،أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.

-أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا،كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.

-أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.

**أولا:تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر**

ولتقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، نبحث عن توفر شروط نجاحها فيما يلي :

تميزت السنوات 2001 2004 – بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا.

وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:[5]

-استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار( أي 3.700 مليار دينار) ، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350مليار دينار) من الإنفاق العمومي.

-نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس (بنسبة 6,8 % في سنة 2003

-إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية و كذلك بناء و تسليم 700.000 مسكن .

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، كانت مسددة، و أن التوازنات

الاقتصادية الكلية قد استرجعت.حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8 % واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة . وبالمقابل، فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار .

وعن نتائج البرنامج التكميلي لدعم لنمو(2005-2009 ) – PCSC –، نذكرها في ما يلي:

انخفاض الديون الخارجية من 22 مليار دولار بنهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى 0.48 مليار دولار سنة 2009، أي بنهاية مشروع البرنامج التكميلي لدعم النمو، فيما يخص الديون الداخلية فقد انخفضت من 911 مليار دج سنة 2003 إلى 705.9 مليار دج سنة 2009، الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 10017.5 مليار دج أي ما يعادل 137.9 مليار دولار سنة 2009 مقابل 6000 مليار دج سنة 2005، مع معدل تضخم وصل بالمتوسط إلى 5.7%[5].

أما مضاعف الإنفاق العمومي في للفترة 2001- 2009 حول الدخل الخام المتاح، ونفقات الاستهلاك النهائية للعائلات، والادخار، والأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك أعطى قيمة متوسطة تساوي 0.90 ( k = 0.902 )وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحولي 10 سنتيمات من الدينار ( 0.098 دج) [5] ، وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80% متوسط الميل الحدي للاستيراد(0.807 = m ) أي أنه من كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب حوالي 80 سنتيما منه للخارج لاستيراد السلع والخدمات. والباقي، أي حوالي20 سنتيما فقط، يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية .

و مع ذلك وبغض النظر عن احترام آجال استلام المشاريع المبرمجة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ، فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي و استفادت منها المجمعات الاقتصادية الأجنبية و المؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر.

و قد انتقد منتدى رؤساء المؤسسات السياسة الاقتصادية للحكومة و قال على لسان رئيسه أن الجزائر يمنح صفقات عمومية للأجانب دون اشتراط مزايا يقدمها هؤلاء لفائدة الاقتصاد الوطني[5].

وفعلا طالب منتدى رؤساء المؤسسات أن تعمل الحكومة على إشراك المؤسسات المحلية في النمو الاقتصادي المحقق عبر النفقات العمومية، وعدم ترك الباب مفتوحا فقط للشركات الأجنبية.

حيث عادت حصة الأسد للشركات الصينية و الشركات الفرنسية. فقد تحصلت الشركات الصينية على اغلب مشاريع الأشغال الكبرى في قطاع الأشغال العمومية و السكن و توزيع المياه. أما المؤسسات الفرنسية فقد احتلت المرتبة الأولى كممون للجزائر ب4 إلى 5 مليار أورو في السنة. ويفسر هذا بندرة المؤسسات الجزائرية التي لديها كفاءة القيام بالمشاريع الكبرى وبالمعايير الدولية، هذا الضعف كان بدوره نتيجة لضعف الموارد البشرية ذات الكفاءة والخبرة، وطبيعة تأهيل المؤسسات.

**ثانيا: تحليل نتائج الانحدار التدريجي لأثر الإنفاق الحكومي على تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر**

فحسب النظرية الاقتصادية، وانطلاقا من المنظور الكينزي فإنّ الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر.كما يعتبر الإنفاق العام (الحكومي) عامل مساعد في زيادة الصادرات غير النفطية، حيث يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الإنفاق كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير لمساهمته في توفير البنية التحتية المحفزة للنشاط الاقتصادي.

ولاختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي و تنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر ، ندرج المعادلة التالية:

$$EXH = \beta_0 + \beta_1 DEP + \varepsilon_i$$

تشير المعادلة إلى أن الصادرات غير النفطية (EXH) دالة في الإنفاق العام(FDI). ولتقدير هذه المعادلة نعتمد على البيانات الموضحة في ملحق الدراسة.

وقد تم تقدير معاملات التحديد على النحو المبين في الجدول رقم(1)

**جدول رقم (1): معاملات التحديد للنموذج.**

Coefficients[a]

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 239,721 | 198,522 | | 1,208 | ,262 |
| | DEP | ,042 | ,013 | ,746 | 3,168 | ,013 |

a. Dependent Variable: EXH

وبالتالي يمكننا صياغة معادلة نموذج الانحدار المقدر، وذلك باستخدام المخرجات الخاصة بتحليل الانحدار، في المعادلة التالية:

$$EXH = 239,721 + 0,042 DEP$$

حيث أن معامل متغير الإنفاق العام يساوي(0,042) وهو ما يعني أنه كلما زاد متغير الإنفاق العام بمقدار واحدة والتي تعادل مليون دولار أمريكي، زادت الصادرات غير النفطية بعدد وحدات تبلغ 42ألف دولار أمريكي، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات.

للتأكد من صلاحية النموذج ونتاجه في تفسير علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، نعرض الشروط الأساسية لذلك على النحو التالي:

1 – اتفاق (منطقية) إشارة وقيمة معاملات الانحدار.

يمكن ملاحظة أن نتائج النموذج جيدة من الناحية الاقتصادية، حيث أن إشارة المعلمة المقدرة لمتغير الصادرات غير النفطية بالنسبة للمتغير المستقل إشارة طردية ومعنوية، حيث أن التوسع في الإنفاق العام ينمي قيمة الصادرات غير النفطية.

كما أن المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار الصادرات غير النفطية المستقل عن المتغير المفسّر (الإنفاق العام ) في هذا النموذج هي ذات قيمة موجبة(239,721)، وكل هذا مقبول من الناحية الاقتصادية.

2 – قبول أو كفاية القدرة التفسيرية للنموذج.

أو معامل التحديد المعدل(R-sq) يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد و الجدول رقم (2) يبين معامل التحديد وإحصائي اختبار( R-sq adj ) ، " Durbin-Watson "

**جدول رقم (2) : معامل التحديد وإحصائي**

**" اختبار Durbin-Watson "**

**Model Summary[b]**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ,746[a] | ,556 | ,501 | 202,35623 | 1,597 |

a. Predictors: (Constant), DEP

b. Dependent Variable: EXH

بالرجوع إلى النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معدل التحديد (R-sq) يساوي74.6%،لكنها انخفضت في معدل التحديد المعدل [ ( R-sq adj) ] لتساوي50.1% وهو ما يعني أن المتغير المستقل وهو(الإنفاق العام ) يفسر50.1% فقط من التغيرات التي تحدث في قيم المتغير التابع وهو(الصادرات غير النفطية) وان الباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ المعياري.

3 – اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يجب صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

الفرض العدمي (H0 ) :أن جميع معاملات الانحدار غير معنوية(لا تختلف عن الصفر)، وبالتالي فنموذج الانحدار غير معنوي.

الفرض البديل(H1): أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية(تختلف عن الصفر)، وبالتالي فنموذج الانحدار معنوي. وباستخدام تحليل التباين"ANOVA "والذي توضح نتائجه في الجدول رقم(3)

**جدول رقم(3):جدول تحليل التباين "ANOVA "**

**لنموذج الانحدار.**

ANOVA[a]

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 410865,656 | 1 | 410865,656 | 10,034 | ,013[b] |
| | Residual | 327584,344 | 8 | 40948,043 | | |
| | Total | 738450,000 | 9 | | | |

a. Dependent Variable: EXH

b. Predictors: (Constant), DEP

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة الاحتمال(p. Valu) تساوي 0,013، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي، وهذا يعني أن هناك على الأقل واحد من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

4- اختبار المعنوية الجزئية

توصلنا في الخطوة السابقة إلى نتيجة مؤداها أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر، ولتحديد أيا من هذه المعاملات التي تكون معنوية، نقوم بإجراء اختبار المعنوية الجزئية وذلك باستخدام اختبار(ت) T-test عن طريق صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

حيث: $B_i$ $(0، ^{1,2=i})$

ونضع الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم $H_0 = B_i = 0$

فرضية البديل $H_1 = B_i \neq 0$

ويمكن تفريغ البيانات المطلوبة لاختبار المعنوية الجزئية باستخدام اختبار (T) في الجدول رقم(4)

**جدول رقم (4) : ملخص نتائج اختبار المعنوية**

| المعاملات | قيمة معاملات الانحدار | قيمة إحصائي الاختبار T | p. Valu |
|---|---|---|---|
| $\beta_0$ | 239,721 | 1,208 | 0,262 |
| $\beta_1$ | 0,042 | 3,168 | 0,013 |

بالنسبة لـــ($\beta_0$) نجد أن قيمة الاحتمال(p. Valu) تساوي 0,262 وهي أكبر من مستوى المعنوية5%، وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن الحد الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي.

أما بالنسبة لـــ($\beta_1$)نجد أن قيمة الاحتمال ( p. Valu ) تساوي 0,013 وهي أقل من مستوى المعنوية5%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل الانحدار ($\beta_1$) في نموذج الانحدار غير معنوية.

5-الاستقلال الذاتي للبواقي

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من اختبار( Durbin-Watson Test )، وذلك عن طريق صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

الفرض العدمي (H0 ) : يوجد استقلال بين البواقي( لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

الفرض البديل(H1): لا يوجد استقلال بين البواقي(يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

باستخدام اختبار "دوربين واتسون-Durbin-Watson " لاختبار وجود أخطاء بالنموذج ضمن التسلسل الزمني للمشاهدات.

كما هو بالجدول الخاص بمعامل التحديد وإحصائي اختبارDurbin-Watson للنموذج .

أظهرت النتائج أن إحصائي الاختبار(D-W ) (والذي نشير إليه ب d المحسوبة) تساوي 1.597 . ولمعرفة هل الارتباط معنوي يجب الاستعانة بجداول دوربين واتسون التي توضح القيم الحرجة للاختبار وفق لعدد وحدات العينة.

n=10 حيث:

وعدد المتغيرات المستقلة تساوي 1

نقطة دلالة تبلغ 5%

وبالاستعانة بجداول" دوربين واتسون" نجد أن:

0.879 / dL ==1.320du

du المحسوبة تساوي 1.597 أكبر من1.320 = *d ومن تم يتضح أن

، و لذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي. والتالي فإن شرط الاستقلال الذاتي للبواقي يعتبر متوافر.

وانطلاقا من هذه الدراسة التطبيقية يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يؤثر إجابيا على تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر في الفترة (2001-2010)

**الخاتمة:**

إن محصلة التنمية المكانية هي تحقيق الرفاهية للحيز الذي تتواجد فيه كالدخل الفردي و الحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج تنموية ، والجزائر وضعت برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001- 2014)، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) ، حيث هادفة من وراء ذلك إلى بعث النمو الاقتصادي ودعمه، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية أساسها توليد طلب داخلي قادر إشراك القطاعات الاقتصادية من غـــــــير قطاع النفط، لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي(2001- 2014)، تبين أنه وبغض النظر عن احترام آجال استلام المشاريع المبرمجة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ، فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي واستفادت منها المجمعات الاقتصادية الأجنبية والمؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر.

وتبين أيضا، أن هناك نقص في فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة (2001- 2010) في الرفع من نسبة الصادرات غير النفطية، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للناتج الداخلي الخام.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى تأكيد صحة فرضية الدراسة،أي أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيا على تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر في الفترة (2001-2010).

## الإحالات والمراجع :

[5] - محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث - عدد10 \2012، جامعة ورقلة، ص:148.

[5] - "**Examen de la Politique de L'Investissement**", Algérie, Nations Unies Genève, Décembre, 2003, P59

[5]- République Algérienne Démocratique et Populaire," **programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme 2001-2004"** ,avril 2001, p : 13

[5] - ويتمحور حول البرامج حول:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري الذي لم يولى العناية الكافية سابق بالرغم من أهمية الإستراتيجية باعتباره مصدرا مهما للثروة، خاصة مع ساحل جزائري يمتد على طول 1200 كم، فقد ركزت السلطات دعمها له من خلال هذه البرنامج على مستويين : الأول يخص دعم بناء، صيانة وإصلاح السفن. والثاني يخص شروط وظروف والتبريد.

[5] - زرمان كريم، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2001-2009 )** "،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكر ة العدد السابع جوان2010 ص 202،201

[5] - محمد مسعي، مرجع سابق ، ص 147.

[5] - نفس المرجع، ص 1.

[5] - تمت دراسة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 و الموافقة عليه خلال مجلس الوزراء الذي عقد بتاريخ 14 ماي 2010.

[5] - المخطط الخماسي 2010-2014 : ورشات المستقبل،www.djazair50.dz ، تاريخ الاطلاع 2013/09/03.

[5] - عبد الباقي إبراهيم،2013/09/12 ،متوفر على الرابط http://www.cpas-egypt.com/Articles/Baki/press/36.html، تاريخ الاطلاع 2013/09/03.

[5]- محمد محسن سيد، "**سياسات التنمية المكانية في العراق**"، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: دائرة التخطيط الإقليمي وشؤون البيئة، بغداد 2007، ص2. موجود على الرابط...www.araburban.net/files.php?...Iraq-Spatial-Policies ، تاريخ الاطلاع 2013/09/03.

[5] - مصطفى جليل ابراهيم الزبيدي، "**البنية المكانية واثرها على سياسات التنمية**"، معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، ص4، متوفر على الرابط التالي :http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mostafa-El-zebedy/Research%27s/003.pdf ، تاريخ الاطلاع 2013/09/03.

[5] - جغرافية التنمية.."**مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية**"، ص18، موجود على الرابط التالي: www.fayoum.edu.eg/arts/Geography/pdf/13.pdf ، تاريخ الاطلاع 2013/09/03.

[5] - مصطفى جميل إبراهيم ،"**آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق**"، العدد الأربعون مجلة ديالي / 2009، جامعة ديالى، ص3 .

[5] - مصطفى جميل إبراهيم، مرجع سابق، ص 4، نقلا عن : يس، عمي صبري، ( **اقتصاديات التخطيط الحضري**) ، متوفر على الرابط التالي www.specialist1.net ، تاريخ الاطلاع 2013/09/03.

[5] - حمدي عبد العظيم : "**اقتصاديات التجارة الدولية**" ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 13.

[5] - عبد المطلب عبد الحميد: "**النظرية الاقتصادية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 373 .

[5]- محمد عبد الرزاق، "**الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)**"، الدار الجامعية- الإسكندرية،2010، ص91.

[5] -Dinis Petigreu et Normand Tuvgeou- Marketing mc : grox- canada,1990,P373 .

[5] - أحمد سيدي مصطفى – "**التسويق العالمي(بناء القدرة التنافسيه للتصدير)**" – شركة ناس للطباعة، مصر ،2001، ص52.

[5] - فؤاد مصطفى محمود، "**موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات**"، شركة مطابع لوتس بالفجالة، المجلد الأول، 2004، ص 92.

[5] - نفس المرجع، ص91.

[5] - محمد حافظ الرهوان، محمد حافظ الرهوان، "**التنمية الاقتصادية ومسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم**"، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، مصر،2006 ،ص165.

[5] - يشير محمد تيجان، يشير محمد تيجان، "**مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1987، ص47.

[5]- مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص100.

[5] - عبو عمر، عبو هدى،"**جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**"،ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات،كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة شلف، خلال يومي 16-17 ديسمبر 2008،ص7-8.

[5] - Office Nationale des Statistiques (ONS), "**Principaux indicateurs économiques de l'Algérie 2009- 2010**", Ministère des finances

[5] - محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص156.

[5] - "**برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**"، http://www.tsa-algerie.com/ar/economics/article_94.html تاريخ الاطلاع2010/04/10 .

## قائمة الملاحق

**الملحق رقم 1: قيم متغيرات الدراسة في الفترة2001–2010**

**الوحدة** : مليون دولار

| **السنوات** | الصادرات غير النفطية (EXH) (1) | الإنفاق العام(FDI) (2) |
|---|---|---|
| 2001 | 560 | 8089,1 |
| 2002 | 610 | 8789,94 |
| 2003 | 470 | 10045,87 |
| 2004 | 670 | 11752,95 |
| 2005 | 790 | 11818,33 |
| 2006 | 1130 | 13137,49 |
| 2007 | 980 | 15339,43 |
| 2008 | 1400 | 22053,79 |
| 2009 | 770 | 19545,76 |
| 2010 | 970 | 20799,77 |

**المصدر:** – العمود رقم (1):

- ONS, Les comptes Economiques De 1963 – 2001, N° 362, ALGER,2002
- ONS, statistiques du commerces extérieur de l'Algérie période 2001-2011,consulter le11/8/2013 sur: www.ons.dz
- centre national de l informatique et des statistiques , statistiques du commerces extérieur de l'Algérie période :Les années 2006 - 2007 – 2008

– العمود (2): قاعدة بيانات البنك الدولي(FMI) موجودة في الموقع

http://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع 2013/8/20